

اجتماعات عدن

المسلح، بوجه خاص داخل الأرض المحتلة
ويخلف خطوط العدو، إضافة إلى تطوير القدرات
العسكرية الفلسطينية في مواقعها الجديدة.

وفي نهايته أكد البيان على ضرورة مناجبة
تنفيذ ما أتفق عليه سابقاً، على جميع المستويات
والمؤسسات القيادية، للضروج، في الدورة
السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني،
بالمقررات والمواقف التي نتعلق بمسيرة
ومستقبل الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني،
استناداً إلى البرنامج السياسي للمنظمة
والقرارات الصادرة عن المجالس الوطنية السابقة
(نداء الوطن، العدد ١١٩، ١١/١٢/١٩٨٢، ص ٥).

وفي السياق نفسه، حدد نايف حواتمة، بعض
المواضيع المتفق عليها، خلال المحادثات في
اليمن على الشكل التالي:

□ العمل على إيجاد موقف موحد ضد
مشروع ريفان، مع رفض تفويض الشعب
الفلسطيني لأية دولة عربية، مشيراً، بهذا، إلى
رفض فكرة تفويض الأردن، والعمل، كذلك، على
مواجهة الضغوط العربية بهذا الخصوص.

□ الاتفاق مع الأردن، على متابعة العلاقات
الثنائية على قاعدة الكونغرالية المشروطة بإقامة
الدولة الفلسطينية المستقلة بشكل أساسي.

□ التأكيد على رفض أية علاقة مع النظام
المصري المرتبط بانقلابات كعب ديفيد، وأدائه
للغارات والتصريحات الفلسطينية في مصر.

□ التأكيد على ضرورة تصحيح العلاقات مع
سوريا وتطويرها لمواجهة الاعتداءات الأميركية
الاسرائيلية، وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع
الاتحاد السوفياتي.

□ الاتفاق على تقديم الدعم الممكن للقوى
الوطنية اللبنانية، التي تقاوم ضد الاحتلال
الاسرائيلي (السفير، ٦/١٢/١٩٨٢).

اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

اشترت العيادات الفلسطينية - الأردنية
تشكيل اللجنة العليا المشتركة، كما مر معنا؛
وبشارك في اجتماعاتها الأولى التي عقدت في
١١/١٢/١٩٨٢، عن الجانب الأردني وزير
الاعلام عدنان أبو عودة، ووزير الدولة لشؤون
الأرض المحتلة حسن إبراهيم، ووزير الخارجية

حضر هذه الاجتماعات، التي عقدت في الثالث
والرابع والخامس من كانون الأول (ديسمبر)
١٩٨٢، إلى جانب ياسر عرفات، كل من الأمين
العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج
حبش، والأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير
فلسطين نايف حواتمة، والأمين العام لجبهة
التحرير العربية عبد الرحيم أحمد، والأمين العام
لجبهة التحرير الفلسطينية طلعت يعقوب، والأمين
العام لجبهة النضال الشعبي سمير غوشة، وعدد
من أعضاء اللجنة التنفيذية ومن المسؤولين
الأخرين. وبحث المجتمعون الموقفين العسكري
والسياسي، واستعرضوا وضع علاقات منظمة
التحرير الفلسطينية مع الدول العربية، ونشاط
المنظمة في إطار العمل العربي المشترك، وفي
مقدمتها تحركات اللجنة العربية السباعية
المنبثقة عن القمة العربية، والنشاطات السياسية
التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية، لتعزيز
وتطوير العلاقات الفلسطينية على الصعيدين
العربي والدولي، بما يخدم مصالح الشعب
الفلسطيني ونضال الأمة العربية، وذلك في إطار
الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز والدول
الإسلامية والاشتراكية.

أما عن مشروع الرئيس الأميركي رونالد
ريغان، الذي دار حوله، كما يبدو، نقاش واسع،
فإن بيان عدنه الذي صدر في ختام
الاجتماعات، لم يتطرق له مباشرة، وبالإسم، بل
ألمح إليه تلميحاً كما يتضح عن استعراض أهم
نقرات هذا البيان. وفي البيان أعلن المجتمعون،
أولاً، أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تستمر
في مواجهة المخططات والمشاريع الأميركية
والصهيونية وعلى رأسها اتفاقيات كعب ديفيد
والحكم الذاتي؛ لأنها تحاول تقزيت وحدة الشعب
الفلسطيني، خصوصاً وأنها لا تعمل في جوهرها
أي قدر من الاستجابة لحقوق هذا الشعب
الوطنية. وأكدوا، ثانياً، على تمتين الوحدة
الوطنية في اتجاه وحدة الثورة الفلسطينية، في
إطار منظمة التحرير ومؤسساتها، بالمشاركة
الفعالة من جميع الفصائل والقوى الوطنية؛
وتعزيز صمود الجماهير الفلسطينية في الوطن
المحتل ولبنان. ودعوا، أخيراً، إلى تصعيد الكفاح